قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٢٢٨ لسنة ٢٠٠٤

رئيس الجمهورية

وعلى الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس ؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨٤ فى شأن نقل تبعية نفق الشهيد أحمد حمدى إلى هيئة قناة السويس ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

تؤول إلى هيئة قناة السويس الأراضى الواقعة بالضفة الغربية للقناة ، سواء كانت فضاء أم مقام عليها منشآت والموضح بيانها ومساحتها بالخريطة والمذكرة المرفقين .

(المادة الثانية)

تدخل الأراضى المنصوص عليها بالمادة الأولى ضمن مرفق قناة السويس وتخصص لتحقيق أغراضه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ٢٨ يولية سنة ٢٠٠٤ م) .

حسنى مبارك

مـــذكـــرة

بشأن مشروع قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ٢٠٠٤

بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٨ صدر قرار السيد وزير الإسكان والتعمير رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٦ باعتبار الأراضى اللازمة لمشروع إنشاء نفق الشهيد أحمد حمدى تحت قناة السويس بمنطقة الكليو ١٤٢,٥٠٠ ترقيم قناة السويس - من أعمال المنفعة العامة ، والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات اللازمة لإقامة المشروع .

ولقد نهضت وزارة التعمير على إقامة المشروع فى المنطقة المشار إليها ، والتى روعى فى اختيارها أن «مسطح نزع الملكية يبلغ حوالى ثلاثين فداناً بالإضافة إلى قطعة من الأراضى البور غير الصالحة للزراعة وغير المملوكة للأهالى» على حد ما ورد بالمذكرة الإيضاحية لقرار السيد وزير الإسكان والتعمير .

وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧ صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨٤ بنقل تبعية نفق الشهيد أحمد حمدى بكامل مشتملاته من وزارة التعمير إلى هيئة قناة السويس ، باعتباره من المشروعات المرتبطة والمتصلة بمرفق قناة السويس وعلى أن تحل هيئة قناة السويس محل وزارة التعمير فى جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بالنفق .

وتنفيذاً للقرار الجمهورى السالف البيان تم استلام هيئة قناة السويس - فى ١٩٨٦/٦/٥ - لنفق الشهيد أحمد حمدى ومرافقه وملحقاته ، بما فى ذلك الأراضى الخاصة بالنفق طبقا للبيان والمساحة الموضحين بالخرائط المرفقة بقرار السيد وزير الإسكان والتعمير رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٦

تقع بعض من مرافق النفق وملحقاته خارج الأراضى المخصصة للنفق وفقا لقرار السيد وزير الإسكان والتعمير .

تتمثل تلك المرافق والملحقات فى : كوبرى للسكك الحديدية ، منطقة مراقبة المركبات بكامل مشتملاتها ، مسجد ، مقياس وضابط الارتفاع ، مبنى البوابة ، مبنى الاستراحة ، مبنى وحدة إسعاف ، موقع تشوين المواد ، مبنى الإدارة والمكاتب ، مظلة سيارات ، خزان مياه ، محطة معالجة مياه الصرف الصحى ، مبنى مخازن الكهرباء والميكانيكا ، مبنى الشرطة العسكرية ، مبنى لسلاح الحدود ، مبنى لشرطة النفق ، مبنى وحدة إطفاء والطرق المؤدية للنفق من أول تقاطع طريق الإسماعيلية / السويس .

تقضى إدارة شئون النفق متابعة صيانة وتأمين المرافق والملحقات الواقعة خارج الأراض المخصصة للنفق ، كما يستوجب تطوير العمل به إقامة بعض المنشآت الجديدة .

الأمر الذى يحسن معه تخصيص الأراضى التى تقع بها مرافق النفق وملحقاته - جميعا - لهيئة قناة السويس توحيداً للاختصاص بإدارتها واستغلالها وتأمينا لرصدها على المشروعات والأعمال المتصلة بالنفق .

لذلك :

رؤى عرض مشروع رئيس الجمهورية المرفق بتخصيص الأرض الموضح بيانها ومساحتها بالخريطة المرفقة لهيئة قناة السويس .

رجاء التفضل - لدى الموافقة - التكرم بتوقيعه .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف